بسم الله الرّحمن الرحيم

صوت البحرين

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

العدد ١٣٩، اغسطس ١٩٩٤م، ربيع الأول١٤١٥ هـ

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الخلاف الحدودي البحريني - القطري امام منطق القانون

ما هو مقياس النجاح والفشل لسياسة حكومية ما؟ وهل نجحت حكومة البحرين في اعتراضها على التقديم القطري امام محكمة العدل الدولية للنظر في الخلافات الحدودية بين البحرين وقطر ام انها امام محك خطير لا تجيد فن التلاعب فيه؟ ربما تكون المشكلة الاساسية في نمط تفكير حكومة آل خليفة انها لا تجيد فن الاحتكام الى القوانين والدساتير، فلهذا فعندما تدفع دفعا الى ذلك تشعر بالحرج والضيق، حتى لو كانت القضية موضع الخلاف قوية ودامغة. واذا كانت هذه الحكومة قادرة على تجاوز القوانين المحلية والغاء دستور البلاد، فانها لا تستطيع عمل ذلك وهي تمثل امام محكمة العدل الدولية، وربما يعود رفض حكومة البحرين الى المثول في لاهاي نابعا من عقلية اللا قانون، وليس لعدم القناعة بالسيادة على المناطق المتنازع عليها مع آل ثاني في قطر. فهناك من الحقائق التاريخية والسياسية والموثقة بشكل واسع ما لا يترك مجالا للشك في تبعية جزر حوار الى البحرين، ولكن عدم امتلاك فن التحاكم الى منطق القانون اضعف موقف حكومة البحرين كثيرا. وهذا لا يعني ان وكيل دولة البحرين لدى المحكمة، الدكتور حسين محمد البحارنة، غير كفؤ للمهمة التي انيطت به، فهو رجل ذو خبرة عريضة بالاسس التاريخية لقيام دول الخليج الحديثة، وانما نقطة ضعفه انه يمثل حكومة لا تستمد الشرعية من القانون والمنطق، بل من العنف والارهاب.

لم يكن هناك ضرورة من البداية للاعتراض على اهلية محكمة العدل الدولية في النظر الى القضية الحدودية بين البحرين وقطر، خصوصا وان ادعاء قطر بالسيادة على جزر حوار لا يستند الى ادلة تاريخية او قانونية تضاهي المستندات البحرينية. وكل ما اكده اعتراض آل خليفة على التقديم القطري هو انهم يرفضون الاحتكام الى القانون الدولي، وانهم ابعد الناس عن المنطق القانوني والدستوري، وهي المسالة التي اكدتها المعارضة في كل حين. وقد يستطيع امير البلاد ان يشطب دستور البحرين بجرة قلم واحدة، ويزج بالمئات من المواطنين الذين يطالبون بعودة الدستور والحياة النيابية في المعتقلات والسجون، ولكنه اعجز من ان يفعل ذلك وهو يطلب للمثول امام مجكمة العدل الدولية، والقانون هنا محمي بالشرعية الدولية، وليس كمثل شعب البحرين الذي لا يحميه شيء سوى وجوده كشعب مضطهد قادر على البقاء والصمود بوجه العدوان الخليفي. ومن هنا لم يكن للامير بد من الاعداد للترافع امام المحكمة بمنطق قانوني وليس بالقمع والارهاب. ومع انه طلب من الدكتور البحارنة تمثيل دولة البحرين امام محكمة لاهاي، فانه لم يزوده بالكفاءات البحرينية القادرة على التصدي للادعاءات القطرية، مع ان هناك من المحامين البحرينيين من يفوق في قدرته وكفاءته بعض اعضاء الفريق الذي مثل البحرين في لاهاي. فالامير وحكومته لا يعترفان بضرورة بحرنة القضايا القانونية لكي لا يتكرس مفهوم القانون والدستور في عقول الناس، كما ان الامير وحكومته يعاديان جمعية المحامين البحرينية لان اعضاءها متمرسون في منطق القانون والدستور، وهو ما يراه الامير خطرا على امن البلاد واستقرارها.

ان حكومة تتبنى سياسة مقارعة الحجج والقانون بمنهج سياسي داخلي مغاير لكل ما هو منطقي وقانوني لا تستطيع الصمود طويلا، والفشل حليفها دائما. واذا كانت قضية حوار جانبا من صراع طويل مع آل ثاني، فان آل خليفة لم يعدوا لاية معركة قانونية او سياسية خارجية، بمعنى ان علاقتهم بشعبهم بقيت متوترة وسيئة طوال السنوات الماضية، وبالتالي فقد شعر الآخرون بضعفهم وعدم قدرتهم على الصمود في حالة المواجهة الطويلة الامد. وعندما توترت العلاقات مع قطر عام ١٩٨٦ وفي هذا العام، لجا رئيس الوزراء الى اعيان البلاد طالبا منهم الوقوف بوجه قطر. وشعب البحرين لن يساوم على ارضه وسيادته. ولكنه في الوقت نفسه لن يدعم آل خليفة ما داموا يمارسون القمع والارهاب ويرفضون حكم القانون. والقضية هنا تتمثل بموقف داخلي ضعيف وحكومة فقدت قراراها السياسي بعد ان اصبحت ذيلا للنظام السعودي، وهي تسعى لخوض معركة خارجية لا تحسن استعمال ادواتها بعد ان تخلت عن منطق القانون والدستور. وبالتالي فان التعاطف معها لن يزيدها قوة ولن يضيف الى مناعتها شيئا.

اسقاط جنسية مواطنين وابعادهما

أبعدت المخابرات اثنين من المواطنين الى خارج البلاد بعد ان قضيا حكما بالسجن لمدة سبع سنوات بعد محاكمات سرية تفتقر الى المعايير الدولية. وقد تم مصادرة الوثائق الشخصية لكل من نبيل باقر (مهندس، ٣٠ سنة) واحمد حسين ميرزا عبدالخالق (مدرس ٢٩ سنة) قبل ان يتم تسفيرهما الى ايران بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٩٤.

وكان قد تم اعتقال كل من نبيل باقر واحمد عبدالخالق في ١٩٨٧، وتم احتجازهما لمدة شهر واحد تقريبا بشكل منعزل قبل الادلاء باعترافاتهما امام قاضي التحقيق بوزارة الداخلية. وفي سبتمبر ١٩٨٩ تم تقديمهما للمحاكة امام محكمة الاستئناف العليا التي تفتقد الحد الادنى من شروط المحاكمة العادلة. وقد صدرالحكم بالاعتماد فقط على الاعترافات التي انتزعت تحت التعذيب. ومع انقضاء مدة الحكم، اخبرت السلطات اهالي نبيل باقر واحمد عبد الخالق بانه لن يتم اطلاق سراحهما وانما سيتم ابعادهما الى خارج البلاد. ولقد سعى الاهالي للتظلم ضد هذا القرار المفاجئ، كما سعت منظمة حقوق الانسان في البحرين لحث السلطات على التراجع عن القرار. ولكن على الرغم من ذلك عمدت السلطات في البحرين الى ابعادهما فعلا الى مدينة شيراز في ايران بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٩٤م.

وقد اصدرت منظمة العفو الدولية بيانا عاجلا في ٢٣ يونيو قالت فيه «تلقت العفوالدولية تقارير تشير الى ان نبيل باقر واحمد حسين ميرزا قدتم نفيهما في ١٥ يونيو بعد ان قضيا مدة حكم سجنهما البالغة سبع سنوات. ولا تزال قضية ابعاد المواطنين البحرانيين امرا يثير اهتماما العفوالدولية. وتشيرالدلائل الى ان المبعدين لا يعطون اي سبب معين للامر المتخذ ضدهم كما لا يسمح لهم بالاتصال بمحامي دفاع ولا يتم تقديمهم للمحاكمة. ولا يخالف هذا التصرف الاعراف الدولية فحسب ولكنه مخالف لدستور البحرين المادة ١٧ (ج) التي تنص على تحريم ابعاد المواطن عن وطنه او منعه من العودة اليها.

وفي ١٨ يوليو اصدرت العفو الدولية بيانا آخر ذكرت فيه ان كلا من عبد العظيم درويش وعلي درويش موسى قد ابعدا من البحرين بعد ان حاولا الرجوع اليها. وكان عبد العظيم درويش قد رجع الى البحرين في ١١ يوليو قادما من الدنمارك عبر فرانكفورت. ولكن السلطات البحرينية ارجعته لفرانكفورت. ولعدم حيازته على وثائق سفر، امرت سلطات مطار فرانكفورت بارجاعه للبحرين. وهناك قامت المخابرات بتسفيره من البحرين الى ابو ظبي.

اما علي درويش موسى فقد طلبت منه السلطات الايرانية مغادرة ايران لبقائه لمدة سنتين بدون حيازة اي وثيقة شخصية. ولدى عودته البحرين في ١٣ يوليو قامت المخابرات بنفيه الى لبنان. ولكن السلطات اللبنانية ارجعته للبحرين مما حدى بالمخابرات لابعاده لابو ظبي.

زيارة خليفة للرياض.. ماذا وراءها؟

قام خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء حكومة البحرين بزيارة الى السعودية على رأس وفد كبير من ضمنه وزير الخارجية، ووزيرالمواصلات (نجل رئيس الوزراء). وجاءت الزيارة، حسب بعض المصادر، لطلب مزيد من الدعم المالي من السعودية بعد ان اصبح الوضع الاقتصادي المتداعي في البلاد يسبب قلقا كبيرا للمواطنين ويشكل تهديدا للحكومة. وكان العاطلون عن العمل قد تظاهروا امام وزارة العمل الشهرالماضي لمدة يومين (انظر ص٣). كما جاءت الزيارة بعد قرار محكمة العدل الدولية بشأن الاختصاص والقبول واصبح على البحرين ان تدافع عن اراضيها قانونيا. هذا في الوقت الذي تجاوزت فيها الدبلوماسية القطريةالهيمنة السعودية على المنطقة بينما بقيت حكومة آل خليفة تسير في ذيل حكومة آل سعود، الامر الذي اصبح يقلق حكومة البحرين. وهناك بعد ثالث وهو ما اعلن عنه مؤخرا حول وجود لجنة كويتية ـ سعودية مهمتها النظر في امكان اقامة اتحاد فيدرالي بين الكويت والسعودية. ومع ان هذه الخطوة غير قابلة للتحقق بسبب اختلاف الوضع السياسي في البلدين فان الحديث عنه مؤشر لمدى القلق في المنطقة.

امام هذه الحركة السياسية الاقليمية، بقيت حكومة آل خليفة مشغولة بقمع الشعب، وتخشى ان يكون انشغالها ذلك سببا لخسارتها الكبيرة وربما سقوطها بسبب تفاقم ازماتها.

المعارضة السعودية تصعد نشاطها

ازداد النشاط المعارض للحكومة السعودية خلال الشهور الاخيرة في الداخل والخارج. فبالاضافة الى لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية التي تصدر بياناتها في لندن، قامت هيئة النصيحة والاصلاح التي يتزعمها اسامة بن لادن بفتح مكتب لها في العاصمة البريطانية. وكانت حكومة الرياض قد اسقطت جنسية بن لادن في مطلع العام الحالي متهمة اياه بدعم الحركات الاسلامية.

الازمة اليمنية اضعفت السعودية ومجلس التعاون

هل تعني نهاية ازمةاليمن بداية ازمةالمشاكل بمجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ هذا ما يراه بعض المراقبين الذين يقولون ان الحرب التي حدثت بين الحزب الاشتراكي والحكومة كشفت خطورة الموقف على صعيد العلاقات الداخلية بين دول المجلس. فلم يحدث ان حدثت حالة استقطاب بالوضوح الذي حصل في الشهورالثلاثة الماضية. فقد وقفت دولة قطر بوضوح بجانب الوحدة اليمنية وأيدت الرئيس علي عبد الله صالح منذ البداية وعارضت قوات التمرد ورفضت الانفصال. على عكس ذلك وقفت السعودية ومعها الكويت والامارات والبحرين.

في نهاية شهر مايو الماضي، اي بعد حوالي اربعة اسابيع عل اندلاع الحرب تقدمت دول مجلس التعاون بمشروع قرار الى مجلس الامن الدولي يدعو الى وقف اطلاق النار وبدء المفاوضات بين صنعاء وعدن ولكن قطر تحفظت على ذلك المشروع، وطرحت مشروعا موازيا يدعو الى دعم الوحدة ورفض التشطير. ولم يحدث ذلك سرا، بل اعلن ذلك وزير الخارجية القطري، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، في مؤتمر صحافي في نيويورك. وكان الوزيرالقطري قد وقف موقفا مماثلا في اجتماع دول عدم الانحياز قبيل ذلك، واعرب عن موقفه الداعم لصنعاء بدون تردد اوليس. ووقف الاعلام القطري بقوة مع الوحدة ورفض الانفصال فكان يطلق على القوات الحكومية «القوات الشرعية» وعلى الجنوبيين «القوات الانفصالية» او«المتمردين». وقدمت الدوحة دعما بالمال والدواء الى جانب الدعم السياسي، واستقبلت المسؤولين الشماليين طوال الازمة.

وبموازاة ذلك قدمت دول مجلس التعاون الاربع الاخرى (فيما عدا عمان) دعما ماديا هائلا، حتى قيل ان الكويت قدمت من المساعدات ما قيمته ٤٠٠ مليون دولار. وصرح المسؤولون الكويتيون بتصريحات مؤيدة للحزب الاشتراكي. فوزير الاعلام الشيخ سعود ناصر الصباح اكد اكثر من مرة دعم حكومته للجنوبيين مؤكدا انه لن ينسى دعم علي عبدالله صالح للعراق خلال حرب الخليج الثانية، وتكررت هجمات الوزير الكويتي على صنعاء في مؤتمراته الصحافية وتصريحاته. وذهب وزيرالخارجية، الشيخ صباح الاحمد الى اكثر من ذلك، وهدد مرارا بالاعتراف بدولةالانفصاليين التي اعلنوا عنها في ١٩٩٤/٥/٢١ وأسموها «جمهورية اليمن الديمقراطية». وفي اجتماع دول اعلان دمشق الذي انعقد قبيل حسم الحرب لصلاح الرئيس علء عبد الله صالح، كان موقف وزيء خارجية الكويت معاديا للشمال بقوة، وفي صبيحة اليوم الذي انتصرب في قوات الحكومة على المتمردين، ظهرت عناوين اصحف الكويتية وهي تحمل تهديدات الشيخ صباح بالاعتراف بدولة الجنوب، وذلك بعد ان استسلمت قوات الحزب الاشتراكي.

والمعروف لدى المراقبين ان الكويتيين لم ينجحوا في سياستهم الخارجية قط، فقد وقفوا مع صدام حسين بالمال والسلاح والموقف السياسي طوال ثمانية اعوام ثم انقلب عليهم، وبسبب سياساتهم المتصلبة والتي تتميز بالتشدد والغطرسة، اصبح الذين وقفوا معهم في الحرب ضدهم. وقامت قطر

يصبح الكويتيون وحدهم في مواقفهم المعادية لنظام صدام حسين. وذلك ليس لان احدا يحب نظام بغداد الاستبدادي، بل لان طريقة تعامل الحكومة الكويتية مع الآخرين يتسم بالغطرسة والتكبر وعدم المرونة، الامر الذي يجعل البلاد تدفع ثمن ذلك كما حدث عندما ايدوا العدوان العراقي على الجمهورية الاسلامية فاصبحوا اول ضحايا النظام العراقي بعد نهاية حربه مع ايران. ولقد صدق الامام الخميني رحمه الله عندما حذرالخليجيين من مواقفهم الداعمة للعراق بقوله: ان صدام حسين سيتوجه الى دول الخليج اذا ما فرغ من ايران. وكانت الكويت قد رفضت دخول الامام الخميني اليها بعد ان طرده النظام العراقي عام ١٩٧٨، واعادته من حدودها مع العراق الى بغداد ومنها توجه الى باريس.

واذا كان للسعودية دوافعها للوقوف ضد الوحدة اليمنية، فان من الغباءان توافقها حكومات الخليج الاخرى. ويبدو انه كان هناك سوء تقدير للموقف. فسلطنة عمان لم تستطع تقدير حقيقة الموقف على الارض الا بعد هزيمةالحزب الاشتراكي، ولم يكن السلطان قابوس راضيا عن اداء وزير الخارجية، يوسف بن علوي، وطريقة تقييمه لما كان يحدث، ولهذا فقد سحب الملف اليمني منه وسلمه وزير الاعلام، عبد العزيز الرواس الذي قام بزيارة عاجلة الى صنعاء بعد انتصارها واعلن سياسة بلاده الداعمة للوحدة وان حكومته لن تسمح للقيادة اليمنية التي لجأت الى عمان وعلى رأسها علي سالم البيض بممارسة سياسة معارضة للحكومة اليمنية، كما اعلن ان البيض قرر اعتزال السياسة. وتخشى عمان من اية آثار سلبية على العلاقات مع اليمن التي تشترك معها في حدود طويلة، ولم تكن مؤيدة لسياسات الحزب الاشتراكي السابقة.

أما دولة الامارات العربية المتحدة، فكانت الاكثر حماسا لدعم الجنوبيين، واعتبر الشيخ زايد بن سلطن آل نهيان الرئيس علي عبد الله صالح مسؤولا عن الحرب بشكل رئيسي، وأطلقت التصريحات الكثيرة المعادية للشمال، والمؤيدة للانفصال والتشطير، وقدمت المعونات الكبيرة لعدن بدون حدود. ويبدو أن مستشار الشيخ زايد، وهو من قبيلة العوالق من حضرموت، اثر بشكل مباشر على مواقف الشيخ زايد ودفعه للسياسة التي التزم بها. والشيخ زايد بن سلطان، على ما يبدو، الذي هرم واصبح عاجزا عن القدرة على فهم ما يجري لم يعد قادراعلى قيادة البلاد بامان، وهو متشدد في قضية الجزر ويحاول جر بلاده الى حرب مع جارته المسلمة بعد ان بقي ساكتا على موضوع الجزراكثر من عشرين عاما.

وللسعودية مصالحها في معارضة الوحدة اليمنية، لثلاثة اسباب رئيسية، الاول ان وجود دولة موحدة قوية على حدودها يزعجها كثيرا ويقلل من اهميتها بعد ان هيمنت قرابة عقدين من الزمن على السياسة العربية. والثاني ان التجربة الديقراطية التي شهدتها اليمن بعد الوحدة لها اثرها على الوضع الداخلي في المملكة التي تواجه معارضة قوية متمثلة في لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية وفي مواقف العلماء المعارضة لسياستها الخارجية. وتجدر الاشارة الى ان اكثر من اربعين عالما دينيا

يجري في اليمن واعلنوا دعمهم للشمال ومعارضتهم للحزب الاشتراكي. هذا وقد فشل مجلس الشورى في اسكات الاصوات المطالبة بالاصلاح السياسي ولم يستطع هذا المجلس ان يجذب الناس الى جانبه. والثالث ان السعودية تخشى من دولة موحدة تطالبها بارجاع المناطق الحدودية المتنازع عليها وهي نجران وجيزان وعسير. واستغلت الرياض ظروف الحرب واعلنت عن خطة لتنمية منطقة جيزان برأس مال قدره ٣٠٠ مليون دولار، الامرالذي اعتبر ابتزازا واضحا. وقيل كذلك ان الاعلان عن ذلك جاء نتيجة لصفقة بين الرياض وصنعاء تتنازل الاخيرة بموجبها عن جيزان في مقابل استرجاع كل من نجران وعسير وعدم اعتراف السعودية بالجنوبيين.

اما البحرين فكان موقفها امتدادا للموقف السعودي، كما هي العادة، ولم يكن لها موقف منفصل. وهناك قناعة لدى المراقبين والسياسيين بان البحرين لم يعد لها موقف مستقل بعد ان اصبحت تابعة في سياستها الخارجية والداخلية للحكومة السعودية. ويقول احد الدبلوماسيين الخليجيين ان البحرين انتهت كدولة لها قرارها الخاص، وتسيرالاوضاع من سيء الى أسوأ في هذا المجال، وكلما تضاءل الدخل البحريني من النفط ازدادت تبعية حكومة آل خليفة للرياض. وساهم الجسر الذي يربط بين البحرين والسعودية في تعقيد الاوضاع، ولا يتوقع حدوث تطور ايجابي في مجال الاستقلال السياسي في المستقبل المنظور وخصوصا في ظل تلاشي النفط البحريني باستمرار.

وهناك كلام حول احتمال حدوث حالة اندماج فيدرالي بين الكويت والسعودية، وقد تنضم البحرين الى ذلك فيما لو تحقق. وهكذا فقد اصبح الوضع الخليجي متأزما جدا، خصوصا مع استقلال القرارين القطري والعماني، واستمرارالازمة الداخلية في السعودية والبحرين. ولا يتوقع عودة المياه الى مجاريها في المستقبل القريب. فالقطريون اصبحوا يتحركون باستقلال عن السعودية، فعلاقتهم مع العراق وايران واليمن والسودان متميزة، ولا توازيها اية دولة خليجية اخرى في ذلك. والتصريح باختلاف المواقف لم يعد امرا نادر الحدوث، بل ان وزير الخارجية القطري يعترف بتباين وجهات نظر حكومته مع الحكومات الخليجية الاخرى، كما صرح الشهرالماضي في مؤتمره الصحافي بفندق شيراتون الدوحة في ١٩٩٤/٧/١٧.

والسؤال هنا هو عن ماذا بقي من مجلس التعاون الخليجي الذي كان عنوانا لقوة الدبلوماسية السعودية وهيمنتها السياسية على المنطقة. هذه الهيمنة تلاشت كثيرا في الاعوام الاربعة الماضية، اي منذ الاحتلال العراقي للكويت. ومع استمرار النظام العراقي في السلطة برغم كل الجهود التي بذلت سياسيا والاموال التي صرفت (اكثر من ١٥٠ مليار دولار)، فان الفشل الخليجي بدأ يظهرشيئا فشيئا. وقد خسرت السعودية خسارة كبيرة بانتصار قوات الوحدة اليمنية، بينما اعتبرالموقف القطري تحديا واضحا للهيمنة السعودية. اليست هذه بداية النهاية لمجلس التعاون والدور السعودي

ثورة الجياع: الشرطة تقمع مظاهرة العاطلين عن العمل

النظام الحاكم في البحرين يدعى امام المحافل الدولية ان هيكلية الاقتصاد في البحرين تعتبرالافضل بين دول الخليج الاعضاء في دول مجلس التعاون الخليجي. الا ان المسؤولين يشيرون الى المشاكل الكثيرة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خصوصا ما يخص البطالة والتي بلا شك تعتبر المشكلة الاساس. واستنادا الى المعلومات المتوفرة فان البحرين توضع في مصاف الدول الرئيسية في العالم التي تعاني من ازمة بطالة لا تطاق شانها في ذلك شان الاراضي الفلسطينية والباكستان والهند. وقد تعتبرالهند احسن من البحرين كما هو واضح من الدليل التالي. في العام ١٩٩٢ بلغ عدد المواطنين البحرينيين ٣٢٩٠٠٠ وبلغ عدد البحرينيين في سوق العمل ٩٤٤٠٠ اي ان اقل من ٢٩ بالمئة من المواطنين اعتبروا في سوق العمل مقابل ٤٥ بالمئة من الهنود كانوا ضمن القوة العاملة و ٥٥ بالمئة للولايات المتحدة الامريكية. وحسب اعترافات الحكومة فان ٢٠،٠٠٠ شخص كانوا بدون عمل في العام ١٩٩١ وحسب الاحصائيات ايضا فان ٧٥ بالمئة من العاطلين من البحرينيين. واذا اخذنا عدد المواطنين في القوى العاملة في العام ١٩٩٢ فاننا نلاحظ ان نسبة البطالة عند البحرينين ١٦ بالمئة. واستنادا الى معلومات العاطلين فان ٢٤ بالمئة فقط من المواطنين كانوا يعملون بطريقة او اخرى. وبذا يكون كل موظف او عامل في البلاد يعيل اربعة افراد. وهذا يعني انه في حالة خسارة اي مواطن لعمله فان هناك اربعة افراد سوف يتضررون من جراء ذلك.

وجدير ذكره ان المعلومات الخاصة تشير الى وجود ٣٠،٠٠٠ عاطل عن العمل في العام ١٩٩١ وليس ٢٠،٠٠٠ وهذا يعني ان المعدلات المشار اليها اعلاه انما هي اسوأ بكثير. وقد ارتأينا استخدام المعلومات الحكومية لاظهار بعض الجوانب المتعلقة بالبطالة والا فان المعلومات السرية تتحدث عن اوضاع سيئة جدا. وحسب معلومات خاصة فان ٥٠،٠٠٠ فرد سوف يكونون بلا عمل في العام ١٩٩٥ من بينهم ٣٧،٥٠٠ بحريني. ويتساءل البعض عن سبب وجود بطالة ايضا حتى في صفوف الاجانب. فالمفروض ان الاجنبي ياتي وله عمل محدد. وتجدر الاشارة الى ان البحرين تعيش ازمة بطالة في الوقت الذي تشيرالارقام الى ان نسبة ضئيلة من المواطنين يعدون في القوى العاملة. ولا شك ان اوضاع العمل سوف تزداد سوءا في المستقبل القريب ما لم تحدث تغيرات جوهرية، وهذا ما لا يمكن توقعه من نظام يقاوم التغيير.

الثقافة السائدة في البلد تقلل من حجم المشكلة حيث ان السواد الاعظم من العاطلين عن العمل يبقون في بيت الاب على الرغم من وصولهم سن الزواج فضلا عن العمل. كما ان انتشار ظاهرة الالتزام الديني يساعد كثيرا في عدم قيام غالبية العاطلين عن العمل بارتكاب جرائم اخلاقية واجتماعية. ولا شك ان علماء النظام على دراية كاملة بهذه الامور الا انهم لايتعرضون لذلك لاسبابهم الخاصة.

وبعد نفاذ الصبر عند الكثيرين وفي محاولة لجلب الضغط على النظام قرر عدد من العاطلين عن العمل اخذ قضيتهم الى السلطات المسؤولة في وزارة العمل وذلك في صبيحة يوم الاربعاء الموافق التاسع والعشرون من يونيوالماضي حيث اجتمع مايقارب ثلاثمائة مواطن بحريني في اروقة الوزارة مطالبين المسؤولين الدهشة عند رؤيتهم. وعندما توجه وكيل الوزارة للتحدث للمجموعة وجد نفسه امام حشد قد امتلا قهرا ولم يعد يخاف من ابداء مظلوميته. الامر الاخر الذي ادهش النظام هو حنكة تصرف العاطلين عن العمل الذين اصروا على استخدام الاساليب السلمية والتحدث بصورة منطقية وعقلانية، اذ بدأ كل واحد منهم يصف حاله والاوضاع المزرية التي تفرض عليه اللجوء لمثل هذا الاسلوب. وعندما طلب وكيل الوزارة من احد المتحدثين اعطاءه اسمه لكي يوفر له وظيفة اخبره بانه واحد من مجموعة و على الوكيل ان يوفر وظائف للجميع. وعندما ازداد الضغط على وكيل الوزارة طلب من المعتصمين الذين ملأوا ساحة الوزارة بالذهاب الى منازلهم والرجوع يوم السبت للحصول على الردود من اصحاب العمال في ٢ يوليو.

وكان خبرالوعد والعودة يوم السبت قد انتشر بين الناس مما حدى بكل عاطل يستطيع ان يتوجه يوم السبت الى وزارة العمل التوجه الى مكان الاجتماع امام الوزارة. وهناك كان الوكيل قد استعد لمواجهة العاطبن وطلب من شرطة قمع الشغب التجمهر امام الوزارة. وكان للمشهد رهبته، اذ وقف العاطلون عن العمل امام سيارات الشرطة بانتظار رد الوكيل الذي وعدهم بالحصول على اعمال لعدد منهم.

ولكن رجال الشرطة بقيادة آمر منطقة المنامة عبد السلام الانصاري بدأوا بالتحرش بالمواطنين واستجوابهم عن سبب مجيئهم. وكان ردهم بان الوزارة قد وعدت بالحصول على ردود من اصحاب الاعمال.

وكانت ساعة الصفر عندما شرع عدد من المواطنين لاقامة صلاة الظهر عند حلول وقتها حيث فوجيء الجميع بهجوم قوات الشرطة وتفريق المئات من المتجمهرين مما ادى لوقوع حوادث اصطدام بالسيارات اثناء محاولة البعض الهروب سريعا وعبور الشارع العام. وقد رد المواطنون على هذا التصرف الهمجي بتحطيم سيارة المدعو عبد السلام الانصاري. وفي اليوم التالي للحادثة بدأت صحيفتا «الايام» و«اخبارالخليج» بنشراخبار عن عزم الحكومة الجدي للتصدي لمسألة البطالة. وقد علمت «صوت البحرين» ان وزارة العمل اتصلت باصحاب الاعمال في القطاع الخاص وطلبت ان يوظفوا ولو عددا محدودا مقابل معاشات تعادل تلك التي يحصل عليها موظفو القطاع العام. وبعد ايام قلائل طلب «الامير» من عائلة كانو لاجتماع طارىء وطلب منهم ان لا يفصلوا الموظفين المواطنين، حيث كان عشرة من المواطنين مهددين بالفصل من احدى شركات كانو.

وقد يستغرب المرء من وصول حالة البطالة في البحرين الى هذا العدد، بالرغم من وجود اكثر من ١٠٠ الف عامل اجنبي. ولكن سياسة الحكومة تقوم على اساس تقليص نسبة العمالة الوطنية في القطاع العمالي لكي لا يشكل العمال الوطنيون قوة مهمة تسمح لهم بدور سياسي كما حدث في السابق.

بيرت ماب: مذكراته اغضبت النظام

عندما يكتب احدالسياسيين اوالصحافيين مذكراته الشخصية في احدى الدول الغربية تتلاقف الايدي تلك المذكرات لاكتشاف ماذا كان يدور خلف ستار الاحداث من خلال حياة ذلك السياسي. اما في البحرين فان المذكرات امر غير مرغوب فيه. وحتى ذكريات شخص مثل تشارلز بليجريف لم يسمح النظام بنشرها باللغة العربية الا بعد حذف اكثر من ثلث ما ورد في النص الانجليزي وبعد ان جردت المذكرات من اية قيمة تاريخية.

وهكذا كان مع بيرت ماب الذي كتب مذكراته ونشرها في شهر ابريل الماضي، والتي فصل فيها تجربة اربعين عاما في البحرين ابتداء من تحريره لنشرة The Islander التي كانت تصدرها شركة بابكو حتى زيارته الاخيرة للبحرين في ديسمبرالماضي. وقد توجه بيرت لحكومة البحرين طالبا منهم نشر الكتاب، الا ان الرد الرسمي كان الرفض القاطع لان الكتاب يتعرض لقضايا لا ترغب عائلة آل خليفة في ذكرها. وطلب منه ان يغير ما ورد في الكتاب وان يمدح الامير لكي يحصل على الدعم المطلوب. الا ان السيد ماب ولحرصه على حرية وشرف الكلمة اصر على عدم تغيير حرف واحد مما ورد في مذكراته. وتوجه لدورالنشر البريطانية لنشر الكتاب، الا ن دورالنشر لم تستجب للطلب لان البحرين ليست مادة تهم سوق النشر في بريطانيا. مما اضطر السيد ماب لصرف خمسة الاف جنيه استرلينيا لاصدار الكتاب دون الرضوخ للظروف. ولكن الكتاب تمت مقاطعته حتى من قبل الجالية البريطانية في البحرين، الذين رفضوا اقتناء الكتاب بعد قراءة بعض نصوصه التي تتحدث عن امور يعلمون ان آل خليفة ورئيس المخابرات الانجليزي ايان هندرسون لا يرضون عنها.

كتاب بيرت ماب بعنوان Leave Well Alone وهو يحاول ان يصور كيف لعب النفط في تشكيل مصيرالمنطقة وعوائلها الحاكمة. ويتحدث عن كيف تغير كل شيء الا آل خليفة، وكيف يلعبون بثروات البلاد،

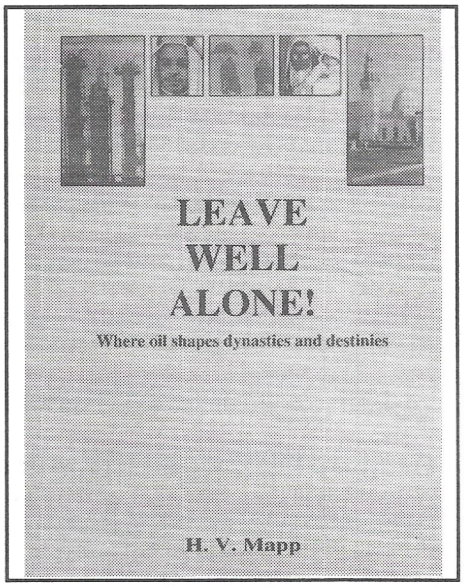

الاسبوع، وغيرها من الامورالتي يسلط الكاتب الضوء عليها ويبين الوهم الذي تحاول وزارة الاعلام خلقه لابراز البحرين على غير الوجه الذي هي عليه. الكاتب جريء جدا وهو يروي حواراته الصريحة مع المسؤولين والصحافيين وغيرهم في البحرين، وهو يستحق القراءة والاقتناء، لما فيه من معلومات دقيقة وقصص شيقة جدا.

ملاحظة سعر نسخة الكتاب سبعة جنيهات ونصف اذا كان الشراء بالمراسلة من العنوان التالي:

"Leave Well Alone"
by H.V. Mapp
120 Eastern Avenue,
Southend, Essex SS2 4AZ
Tel: 0702 613 451

لماذا هذا الصمت القاتل؟

تفرست في وجوه القوم فاذا هم صامتون، وامعنت النظر في عيونهم فاذا بها تدور كالذي يغشى عليه من الموت، فتساءلت متعجبا: ما لهؤلاء القوم كان على رؤوسهم الطير، فهل حل بهم الحمام ام دارت عليهم الدوائر فانقلبوا صاغرين؟ اعرف معنى ان يكون الصمت وسيلة للدفاع وادرك مغزى ان يصبح السكوت دفاعا عن النفس، ولكن لا استوعب للصمت مغزى عندما يكون طريقا للانتحار والفناء. هل تعلمون ايها السادة ان هذا الصمت امضى سلاح يستعمله اعداء الشعب ضدكم، الا تعرفون ان سكوتكم يدفعه لارتكاب المزيد من القمع والاضطهاد؟.

تكميم الافواه سياسة معروفة في بلادنا، فالمواطن يعتقل عندما يفتح فاه، ويتهم بالتخطيط لقلب نظام الحكم عندما يتحدث عن سوء الاوضاع وعن الظلم والارهاب في البلاد. وفي ظل احكام الطوارئ، ضاقت مساحة الحريات حتى لم يعد هناك متسع لبث الهموم والتعبير عن المواقف والتصريح بما يختلج في القلوب. الحكومة تشرع لنفسها للناس باتجاه واحد، من الاعلى الى الاسفل، وتمنع الشعب من المشاركة في ادارة شؤونه، وتهمش دوره ليصبح كقطيع من الماشية بدون قرار او موقف.وتوالت حملات القمع خلال العقود الثلاثة الماضية بانتظام ولم تكن هناك من لغة للتعامل بين السلطة والشعب سوى التحدي. وفيما كانت جحافل المناضلين تتردد على المعتقلات، كان الاصرار يزيد لديها على التصدي للنظام القمعي الغاشم. وبموازاة المواقف البطولية لشباب البحرين، كان الصمت يسود قطاعات كبيرة وخصوصا ذوي المصالح الاقتصادية والاجتماعية. هذا الصمت كان هوالحالة العامة، ليس لان مايجري لا يستحق الكلام، بل لان الصمت، في نظر هؤلاء، طريق الامان. ولم يكن هؤلاء يتصورون ان ثمن الصمت كبير، وانه سيجر الى المآسي والويلات خلال الفترات السوداء على مدى الثلاثين عاما الماضية.

في مشيخة الصمت هذه لم يكن الضميرالاسجينا، فهو لا يتحرك ولا يحس ولا يشعر، فما معنى الصمت عندما تذهب الكرامة، ويغتال الشرف وتصبح الحياة بلا معنى. واية حياة هذه التي يموت الانسان فيها وهو يمشي على الارض، ولطالما تسامل ذوو الضمائر الحية الذين ابوا الانحناء للطاغية: اين الشرفاء والاحرار؟ الم يبق في هذه الارض من عقل او ضمير؟ لماذا السكوت والطغيان يشمخ بانفه ويستعبد الاحرار؟ وما المبرر للصمت المطبق والمعذبون يستصرخون الضمائر ويستغيثون الآدميين؟ الا تعلمون ان الساكت عن الحق شيطان اخرس؟ ان الحرية لا تعطي بل تؤخذ بشتى الاساليب التي يستطيعها الانسان. فهل سنمتم المطالبة بالحق الوطني حتى اصبح الصمت هو رد فعلكم المعتاد على كل جريمة ترتكب بحق الشعب ممثلا في شبابها المتطلع للحرية والكرامة؟

لقد آن الاوان لاعادة النظر في المواقف على كل الاصعدة السياسية والاجتماعية. فالصمت لن يكون المخرج من الازمة. والمثقفون في هذا البلد الصغير يجب ان يعترفوا بعد صمتهم الطويل بان مجاراة السلطة وعدم الاعتراض على سياساتها القمعية لم يجد شيئا وان البلاد تسير من سيء الى اسوأ. فها هوالبلد يدفع ثمن الفشل الحكومي، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. فهل فهمتم مغزى ان يقوم الشباب العاطلين عن العمل بمظاهرة امام وزارة العمل ليعبروا عن سخطهم واستنكارهم ازاء سياسة التوظيف الحكومية؟ الم يحن الوقت ان تدركوا ان تصاعد اعداد هولاءالعاطلين عن العمل ليس امرا طبيعيا بل نتيجة لقرارات سياسية بسحق القطاع العمالي الوطني الذي كانت لموقفه في العقود الستة الماضية آثارها في تحريك الوعي الجماهيري؟ وهل تعرفون مغزى الفشل السياسي الذي اصاب آل خليفة في مواجهتهم مع آل ثاني حول جزر حوار؟ وهل تدركون ماذا يعني ان لا يكون لآل خليفة سياسة خارجية منفصلة عن السياسة السعودية؟ وهل امعنتم النظر في فشل سياسات «البحرنة» و «الانفتاح الاقتصادي والاخلاقي» وكيف اصبحت السلطة الحاكمة غير معنية بمصلحة البلد والشعب؟.

لا بد من نهاية لهذا الصمت على جميع الاصعدة والمستويات. واذا كان هناك بعض علماء الدين يجهر بمعارضته للسياسات الفاشلة، فان السواد الاعظم من القطاعات المثقفة ما يزال بعيدا عن المعترك. والجمعيات المهنية، هي الاخرى، قبلت بان تعيش على هامش الاحداث، كما انتهى فعل الحركة الطلابية ولم تعد ذات اثر فاعل في العمل السياسي. واصحاب الاقلام والصحافيون والكتاب يمارسون رقابة ذاتية مفرطة في الحذر والمجاملة والمسايرة حتى لم يعد لديهم ما يكتبونه بصدق. وعلماء الدين يفضل الكثير منهم الحديث خارج اطار السياسة وهموم الناس ويكتفي بما هو تقليدي من القول. حقا ان هناك خشية من ضمورالحس الوطني والشعور الاسلامي ودخول البلاد حالة الفوضى الفكرية والسياسية. فالسلطة لن تنجح في قتل ضميرالشعب وان نجحت حتى الآن في شراء بعض الذمم. والصمت هونصيبها في صفقتها، ونصيب الصامتين نزر يسير من الموقع الاجتماعي. ان هناك اختلالا في فهم واقع البلاد وتشوشا في اذهان الكثيرين وحذرا من الكلام بصوت عال. لا بد ان يتغير هذا الوضع، ولا بد ان تنتهي حالة الصمت لان الشعب مهدد في كرامته وقيمه واخلاقه ومعيشته وأواصراه، والجميع مسؤولون عن اعادة الاستقرار الى البلد الذي سرق منه الجلادون أمنه.

وانتصرت الوحدة في اليمن

طار بي الشوق يا بنات المكلا ... نحو ارض بها الجلال تجلى
وتيقنت رغم كل العوادي ... ان حزب الظلام والليل ولى
وتفرست في وجوه الصبايا ... فرأيت الأسى غشاء تدلى
قلت للغانيات والقلب يحنو ... كفكفي الدمع فالهنا اليوم حلا
واطربي وارقصي وقري عيونا ... وانتشي فالديار طابت محلا
فلبلقيس راية النصر تعلو ... وسواها ينوء بالقهر حملا
زهوة النصر عند مأرب طابت ... فهي رمز العطا وبالخير حبلى
وغناء الطيور الحان حب ... في خفايا النفوس معنى وشكلا
ولمن لا يريد للاهل عزا ... حق ان تشرب المهانة ذلا
ولمن انفق الملايين غدرا ... كي يحلوا الخراب بحرا وسهلا
وقوى الانفصال ساءت حظوظا ... فشل السامري وازداد جهلا
خسرت صفقة وشاهت وجوها ... وانتهى حلمها ولم تجن اثلا
وغدت وحدة البلاد شموخا ... في ربى شبوة ووادي المكلا
شنت الحرب ضد صنعاء ظلما ... اسرجت للوغى لجاما وخيلا
رضيت ان تكون للغير ظهرا ... وانحنت للعدو قولا وفعلا
هي حرب لمن ينادي بدين ... ولمن صام في البلاد وصلى
لم تفدهم وعود كل غريب ... خاب من يبتغي الاجانب خلا
هزم الجمع بعد شهرين سحقا ... وانتهى الحلم بعد ذاك وقبلا
لقوى الانفصال مهما تمادت ... واستطالت نقول كلا وكلا
ولن يرفض الشتات ويهوى ... يمنا واحدا نقول اهلا وسهلا

الخلاف الحدودي البحريني القطري - التتمة من ص ١

هناك الآن اربعة شهور (حتى نهاية نوفمبر المقبل) مطلوب من حكومة البحرين ان تعد مرافعتها الى محكمة العدل الدولية لتستطيع النظر في نقاط الخلاف مع قطر. وسوف يكون

الدكتورالبحارنة مع فريقه مشغولين باعداد الوقائع والملفات لكي لا تهزم قضية البحرين كما هزمت هذه المرة. صحيح ان المحكمة اصرت على ان تقدم كل القضايا الخلافية (وليس قضية حوار فحسب كما طلبت قطر) ولكن المحكمة اكدت اختصاصها للنظرفي القضية، الامر الذي يعتبرصفعة بوجه حكومة البحرين. ان شعب البحرين لا يعترض على مبدأ الذهاب الى اية محكمة دولية اواقليمية للدفاع عن ارضه مقتنعا بقوة قضيته وعدالتها ووثائقا من منطقه القانوني واستعداده للحوار والتفاهم ودعم مواقفه بالوثائق القانونية والحجج المنطقية، وهو بهذا يختلف مع حكومته التي تتحاشى المنطق والقانون، وتضعف قضية البحرين امام المجتمع الدولي، بدون ان تكترث بالآثارالسلبية لتلك المواقف.

واذا حكمت المحكمة بسيادة البحرين على جزر حوار، وهذا هوالمتوقع، فان ذلك ليس بسبب حنكة حكومة آل خليفة، بل هو بفعل المنطق والقانون والتاريخ. وهناك خشية من ان يؤدي النصر في هذه القضية الى نشوة وغرور لدى آل خليفة ينعكسان سلبا على العلاقة مع الشعب. فال خليفة لم يعترفوا يوما بحق شعب البحرين في حياة حرة كريمة يحكمها الدستور والمنطق، بالتالي فعلاقتهم به هي علاقة السيد بالعبد، ويرون انفسهم نوي فضل على الناس باستمرار. فالامير «يهب» قطعة من الارض الى احدى المواطنين، ويكرر هو واخوته بان سيطر به اجدادهم على ارض البحرين قبل اكثر من مائتي عام. الامير هذا هوالذي يقرر للناس، ويتبجح بان مجلسه مفتوح للمواطنين وانه بديل عن البرلمان المنتخب، في الوقت الذي لا يريد المواطنون ان تكون علاقتهم بالسلطة قائمة على اساس ما يهبه الامير وليس على اساس ما يقره الدستور ويقتضيه منطق العصر.

في مثل هذا الوضع الداخلي المتداعي سياسيا واقتصاديا، تاتي قضية الخلاف الحدودي مع قطر لتؤكد مقولة أن النظام يستغل هذه القضية لتكريس حالة القمع والاحكام العرفية والتنفيذ الحرفي لقانون امن الدولة من خلال الاستجوابات والتفتيشات العشوائية. وفيما يشعر المواطنون ان قضية الحدود الخارجية تمسهم من قريب وبعيد، لا ترى السلطة اي مجال للتشاور في هذا الامر. فلو ان هناك برلمانا منتخبا لاصبحت قضية الخلاف الحدودي مع قطر مسالة شعبية يتم تداولها في المجالس الشعبية والنوادي والجمعيات، ولكن آل خليفة يعتبرون القضية خاصة بينهم وبين آل ثاني لكي يبقوا جزيرة حوار خاصة بهم كما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. وقد استولى رئيس الوزراء على جزيرة جدة، وفي السابق استولى اخوه، محمد بن سلمان، على جزيرة «ام الصبان» واطلق عليها «المحمدية»، وجزيرة «ام النعسان» ملك للعائلة الحاكمة. ويتوقع ان تكون جزيرة حوار ملكا للامير وذويه. ان شعب البحرين، في الوقت الذي يطالب فيه باحترام حدود بلاده وعدم التفريط في شبر منها ليطالب بان تكون الجزر البحرانية تابعة للدولة وليس للعائلة الحاكمة. والحكومة تتحمل مسؤولية التفريط بالتراب الوطني بينما يعبرالشعب عن استعداده للدفاع القانوني عن ارضه، ولدى ابنائه من الكفاءات القانونية ما يكفي لانجاح القضية امام المحكمة الدولية. المشكلة اذن تدور في اطار الشرعية، وطالما افتقرها آل